Distr.
GENERAL

S/RES/1076 (1996)
22 October 1996



مجلس الأمن

القرار ١٠٧٦ (١٩٩٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٧٠٦، المعقودة
في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في الحالة السائدة في أفغانستان،

وإذ يشير إلى بيانات رئيس مجلس الأمن السابقة بشأن الحالة في أفغانستان، بما في ذلك البيانان المؤرخان ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/6) و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (S/PRST/1996/40)، والرسالة المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/1996/683)،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠،

وإذ يحيط علما بالإعلان المشترك الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عن قادة الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان بشأن التطورات الجارية في أفغانستان (S/1996/838)،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار المواجهة العسكرية في أفغانستان وتكثيفها في الآونة الأخيرة مما أدى إلى وقوع خسائر بين المدنيين وزيادة أعداد اللاجئين والنازحين، ويعرض استقرار المنطقة وتنميتها السلمية لخطر بالغ؛

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء التمييز ضد المرأة والانتهاكات الأخرى لحقوق الانسان في أفغانستان،

وإذ يؤكد ضرورة الحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر بين المدنيين، وإذ يلاحظ في هذا السياق الاقتراحات المتعلقة، في جملة أمور، بالوقف الفوري لإطلاق النار وتبادل أسرى الحرب وجعل كابل منطقة مجردة من السلاح،

9628424

وإذ يحث جميع الأطراف الأفغانية على أن تحسم خلافاتها بالوسائل السلمية وأن تحقق المصالحة الوطنية عن طريق الحوار السياسي،

وإذ يشدد على أهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، ومنع تدفق الأسلحة والذخائر لأي من أطراف الصراع في أفغانستان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية،

وإذ يعرب عن اقتناعه بأنه يجب على الأمم المتحدة، بوصفها وسيطا غير منحاز يحظى باعتراف عالمي، أن تواصل الاضطلاع بالدور المحوري في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع الأفغاني،

وإذ يرحب بما أعربت عنه الدول الأعضاء، خلال اجتماع مجلس الأمن المعقود في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، من استعداد لتقديم الدعم لإجراء حوار بين جميع الأطراف وتيسير إجراء المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للصراع،

١ - يطلب إلى الأطراف الأفغانية كافة أن توقف فورا جميع الأعمال العدائية المسلحة، وأن تنبذ استخدام القوة، وأن تنحي خلافاتها جانبا، وأن تدخل في حوار سياسي بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وتسوية الصراع تسوية سياسية دائمة وإقامة حكومة انتقالية للوحدة الوطنية ممثلة لجميع الأطراف وعريضة القاعدة؛

٢ - يشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن إيجاد حل سياسي للصراع تقع على عاتق الأطراف الأفغانية؛

٣ - يطلب إلى جميع الدول أن تمتنع عن أي تدخل خارجي في شؤون أفغانستان الداخلية، بما في ذلك تدخل الأفراد العسكريين الأجانب، وأن تحترم حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره بنفسه، وأن تحترم سيادة أفغانستان واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية؛

٤ - يطلب إلى جميع الدول أن توقف فورا توريد الأسلحة والذخائر إلى جميع أطراف الصراع في أفغانستان؛

٥ - يكرر التأكيد على أن استمرار الصراع في أفغانستان يهيئ تربة خصبة للإرهاب والاتجار بالمخدرات مما يزعزع استقرار المنطقة وما وراءها، ويطلب إلى قادة الأطراف الأفغانية وقف جميع تلك الأنشطة؛

٦ - يعرب عن أسفه للخسائر التي وقعت بين المدنيين بسبب الألغام البرية ويطلب إلى جميع الأطراف في أفغانستان الكف عن استخدام الألغام البرية بصورة عشوائية؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، حسبما يراه ضروريا، بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية المعنية، لا سيما منظمة المؤتمر الاسلامي، بمواصلة جهوده الرامية إلى تشجيع الاضطلاع بعملية سياسية؛

٨ - يؤكد من جديد تأييده الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، لتيسير العملية السياسية بهدف تحقيق مصالحة وطنية وتسوية سياسية دائمة بمشاركة جميع أطراف الصراع وقطاعات المجتمع الأفغاني كافة؛

٩ - يطلب إلى جميع الأطراف الأفغانية أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، ويشجع جميع الدول والمنظمات الدولية المعنية على اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل السعي لإحلال السلام في أفغانستان، ودعم ما تبذله الأمم المتحدة من جهود لتحقيق هذه الغاية، واستخدام كل ما لديها من نفوذ لتشجيع الأطراف على أن تتعاون تعاونا تاما مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان؛

١٠ - يطالب جميع الأطراف بأن تفي بالتزاماتها وتعهداتها بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة وسائر الموظفين الدوليين، إلى جانب سلامة أماكن عملهم في أفغانستان، وبألا تعوق تدفق المساعدات الإنسانية، وأن تتعاون تعاونا تاما مع الأمم المتحدة والهيئات المتصلة بها وكذلك مع سائر المنظمات والوكالات الإنسانية فيما تبذله من جهود لتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب أفغانستان؛

١١ - يندد بالتمييز ضد الفتيات والنساء وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان، ويلاحظ مع بالغ القلق ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لبرامج الإغاثة والتعمير الدولية في أفغانستان؛

١٢ - يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تقدم كل المساعدات الانسانية الممكنة للسكان المدنيين في أفغانستان؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع مجلس الأمن بصفة منتظمة على الحالة السياسية والعسكرية والإنسانية في أفغانستان، استنادا إلى المعلومات الواردة من بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وأن يقدم توصيات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية؛

١٤ - <u>يطلب</u> إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛

١٥ - <u>يقرر</u> أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.
